المحاضرة السادسة: الاستهلاك:

1- تعريف الاستهلاك

ويقصد بالاستهلاك كل مايستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ونمطه الذي يسسهم في تحقيق الهدف ويعتبر الاستهلاك الصورة المكملة للادخار مادام الدخل يوجه للإست هلاك والادخار

و يعرف سلوك المستهلك على انه جميع الأفعال والتصرفات المباشرة و الغير المباشرة التي يأتيها ويقوم بها الأفراد في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة معينة من مكان معين وفي وقت محدد
فهو كل أنواع التصرفات التي يمارسها الإنسان في حياته وذلك من اجل إن يتكيف مع متطلبات البيئة والحياة المحيطة به وبغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات هي:

-تصرفات ظـاهرة

-تصرفات مستـترة

أنواع الاستهلاك

أ-الاستهلاك الوسيط:

ويعني إن الإنتاج يستهلك وسيطا أي انه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه {بمستلزمات الإنتاج { أو {السلع الوسطية{

ب-الاستهلاك النهائي:

ويقصد بذلك إن الإنتاج يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من السلع والخدمات أو التمتع بها لإشباع إغراض الاستهلاك وبحيث لاتتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما وفي ضوء ذلك يكون الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي بأنه استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطع العائلي
ويتكون الاستهلاك النهائي من عنصرين

الاستهلاك الخاص: وهو استخدام إفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال ويطلق عليه في بعض الاحيان استهلاك الأفراد أو استهلاك القطاع العائلي
كما يعني الاستهلاك الخاص حيازة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال وبناء عليه فإن مجرد انتقال السلعة من قطاع العائلي هوعملية استهلاكية

الاستهلاك العام: وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزي ويطلق عليه أيضا اسم الاستهلاك الجماعي وهناك هذه فروق واضحة بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام

1- إن قرارات التي تتعلق بالاستهلاك العام تصدر من قطاع الخدمات الحكومية

2- أن السلعة و الخدمات التي تدخل في نطاق الاستهلاك الخاص تقوم بسعر السوق(سعر المستخدم) اي بسعر التكلفة وفقا للمعادلة التالية:

سعر المستخدم (سعر السوق)=سعر المنتج (سعر التكلفة) + صافي الضرائب الغير مباشرة + هامش التجاري

أما الخدمات التي تدخل في نطاق الاستهلاك العام فإنها لا تقوم على أساس سعر السوق وإنما تقدر كالآتي:

قيمة الخدمة العامة = قيمة الأجوروالمرتبات المدفوعة للإنتاج الخدمة+ قيمة مستلزمات انتاج الخدمة

والخدمات العامة تضم ثلاث مجموعات من الخدمات وهي:

-**الخدمات التنظيمية:**وتتمل في الخدمات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على كيان المجتمع (الخدمات الرئاسية-خدمات الدفاع والأمن والعدالة –خدمات الرقابة الحكومية –خدمات تنظيم النشاط الصناعي والمالي والتجاري)

- **خدمات مباشرة** :وتتمثل الخدمات التي يستفيد منها أفراد قطاع العائلي مباشرة(خدمات تعليمية وصحية وثقافية وترويجية وسياحية واجتماعية ودينية).

خدمات غير مباشرة:وتتمثل في الخدمات التي يستفيد من القطاع العائلي بطريقة غير مباشرة بمعنى انه يستفيد بها مباشرة قطاع الأعمال ثم يعود أثرها على القطاع العائلي(الاباحات العلمية – خدمات الري – خدمات زراعية – الطرق).

أنواع سلوك المستهلك

إن أنواع سلوكيات وتصرفات الإنسان كغيرها من حقوق المعرفة كثيرة ومتعددة وذلك حسب رؤية كل باحث وأهدافه أو كل مدرسة من مدارس السلوك الإنساني وأهدافها وكذا الفترة الزمنية التي ظهرت فيها تلك الآراء والأفكار عليه ففي هذا المطلب سوف نلقي الضوء غلى أهم هذه التقسيمات وتلك الأنواع:

ا-حسب شكل السلوك:

وهنا تنقسم جميع سلوكيات وتصرفات الأفراد إلى:

-سلوك ظاهر- سلوك باطن أو مستتر

فالسلوك الظاهر هو التصرفات والأفعال الظاهرة والتي يمكن ملاحظاتها من الخارج مثل : النوم والأكل والشرب – شراء والبيع

بينما السلوك الباطن هو السلوك الذي لا يمكن مشاهدة أو ملاحظة بشكل مباشر بل الاستدلال عليه من خلال ملاحظة الأوجه المختلفة لسلوك وتصرفات الأفراد الظاهرة

ب- حسب طبيعة السلوك:

تنقسم تصرفات الأفراد وأفعالهم حسب طبيعتها إلى الأقسام التالية:

-1سلوك فطري:وهو السلوك الذي غالبا ما يصاحب الإنسان منذ ميلاده ومن دون الحاجة إلى تعلم أو التدريب.

وبعض دوافع هذه التصرفات يكون استعدادا للعمل منذ وقت مبكر في حين أن البعض الآخر من هذه السلوكيات يأخذ القيام بها إلى وقت معين

-2سلوك مكتسب وهو السلوك الذي يتعلمه الفرد بوسائل التعلم أو التدريب المختلف مثل القراءة والكتابة والسباحة.....

د- حسب العدد:

تنقسم سلوكيات الأشخاص وتصرفاتهم حسب هذا المعيار إلى ما هو مبين أدناه:

1- السلوك الفردي: هو السلوك الذي يتعلق بالفرد وما يتعرض له من مواقف خلال ساعات حياته اليومية المختلفة.

2-السلوك الجماعي: هو السلوك الذي يخص مجموعة من الأفراد وليس فردا واحدا ، فهو إذن يمثل علاقة بغيره من الأفراد كأفراد الجماعة التي ينتمي إليها في المنزل أو المدرسة أو النادي ....الخ

ولا شك أن العلاقة في هذا النوع من السلوك هي علاقة تبادل من حيث التأثير والأثر وإن كانت درجة تأثير الجماعة في الفرد في العادة أقوى بكثير من تأثير الفرد في الجماعة.

ج- حسب حداثة السلوك:

بموجب هذا المعيار قد يكون سلوك الفرد حالة جديدة أو مستحدثة باعتباره يحدث لأول مـرة ،وقد يكون سلوكا مكررا أو معادا يكون طبق الأصل أو مقاربة لما سبقه من تصرفات أو أفعال.

العوامل المؤثرة في الاستهلاك حسب كينز :

يرى "كينز" أن هنالك عوامل رئيسية تؤدي إلى ميل الأفراد إلى الإقلاع عن الأنفاق من دخولهم لقد صنف هذه العوامل العوامل الى:

العوامل الذاتية: وهي تمثل وجهة نظر شخصية بحتة نحو الاستهلاك تؤدي الى ميل الأفراد لأقل مستوى من الانفاق، وقد تم تحديد أهم هذه العوامل في:

- تكوين الاحتياطي الطارئ وغير المتوقع؛
- ايجاد ظروف أمثل في المستقبل، وذلك عند بلوغ الفرد سن معينة أو من أجل تعليم أفراد أسرته وما شابه ذلك؛
- التمتع باستهلاك حقيقي أكبر في المستقبل والرغبة في العيش في مستوى أفضل؛
- الادخار لتحقيق غايات المضاربة والمتاجرة؛ •تكوين ثروة لمن بعده؛
- الاستجابة لمجرد عاطفة البخل أو الشعور باستثمار لا مبرر له إزاء كل انفاق

العوامل الموضوعية :

تمثل الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، والتي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار فينتج عن ذلك زيادة في الاستهلاك، أو انتقالها إلى اليمين فيؤدي ذلك الى انخفاض الاستهلاك، واهم هذه العوامل ما يلي

- **الثروة :** تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأموال المالية والعقارية، فعند زيادة الثروة نجد أن الإستهلاك يزيد حتى وإن لم يتغير الدخل ، أي أن الفرد سينفق أكثر من السابق وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال منحنى الإستهلاك والعكس صحيح في حالة انخفاض الثروة
- **الدخل** :اذ يلعب الدخل دورا مهما فى تحديد استهلاك الأفراد، فبزيادته يزداد الاستهلاك والعكس صحيح، فاصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة يمضون وقتا أكبرا فى عناصر الاستهلاك الشخصية فى المنازل والملابس والتعليم، بينما الأكثر دخلا فينفقون على السيارات والديكورات والترفيه؛
- **مستوى الأسعار :** تتأثر القيمة الحقيقية للأصول السائلة بشكل مباشر بالتغير ات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، وهذا الأثر ما يطلق عليه اثر "بيجو"، فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة أي القوة الشارئية للثروة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل الذي يخصص للاستهلاك؛
- **معدل الفائدة :** تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحوافز الادخار ، فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرص الضائعة على الإستهلاك وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الادخار ، أي أنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات ، وبالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي إلى انتقال منحنى الاستهلاك إلى الأسفل بمعنى أنه عند نفس مستوى الدخل السابق تنخفض الكميات الإستهلاكية وعندما تنخفض أسعار الفائدة سيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الاستهلاك إلى أعلى أي تزيد الكميات الاستهلاكية؛
- **التوقعات :** تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة والأسعار والثروة على معدلات الاستهلاك، فإذا توقع الفرد زيادة في دخله فانه سيقوم بشراء كميات اكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل، ورغم أن الدخل الحالي لم يتغير بعد، إلا أن سلوك المستهلك قد تغير و انعكس على سلوكه الئرتئي، وهذا يعني أن منحنى الاستهلاك قد انتقل إلى الأعلى، وبشكل عام كلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة كلما ازداد الاستهلاك عند الأفر اد، والعكس صحيح فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل الاستهلاك والميل أكثر نحو الادخار؛
- **الآثار الديموغر افية والعوامل الاجتماعية** :مما لا شك فيه أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الإقبال على الاستهلاك، وذلك لأن البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعدى إلى التوزيع العمري للسكان، والبعد التعليمي والثقافي وغيرها، ومن هنا فان كانت الزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك في المطلق، إلا أن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي لم يخلق أنماطا استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار مما يعني زيادة حجم الاستهلاك مثلا في المجتمعات التي ترتفع بها فئة الشباب ذات المستوى التعليمي المرتفع والثقافي المتفتح، وخاصة في الأنماط الاستهلاكية التي ترتبط بالتطور والحداثة والانفتاح على المجتمعات الأخرى؛

- **الضرائب :** يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية ذلك أن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين مما يجعلهم يخفضون إستهلاكهم ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة إستهلاكهم الجاري؛
- **السياسة المالية :** يقصد بالسياسة المالية تلك الاجراءات التى تتبعها الدولة للتأثير على عرض النقود وسرعة تداولها، فيفترض "كينز" ان السياسة المالية من جانب الحكومة تؤدي الي توزيع الدخل مما يؤثر على الاستهلاك، فإن سياسة الدين العام تؤثر على الاستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل الحقيقي والدخل النقدي
- **العادات والتقاليد** :يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب من الشعوب، عاداته وتقاليده وطقوسه الدينية والوطنية فهناك شعوب تكثر من أكل اللحوم والأسماك مثلا، وهناك شعوب أخرى تتغذى على المنتجات النباتية في الدرجة الأولى، وأخرى تنفق نسبة كبيرة من الدخل على تدفئة المنازل بسبب الطقس البارد..الخ، ومن المعتقد أن هذه العادات الاستهلاكية لدى كل شعب من الشعوب مستقرة إلى درجة كبير ولا تتغير مع الزمن إلا تغيرا طفيفا، لذلك فالعادات الاستهلاكية المتباينة تجعل الميل إلى الاستهلاك مختلفا من مجتمع إلى أخر، وتجعل التركيبة السلعية للاستهلاك مختلفة أيضا من مجتمع إلى آخر.

العلاقة بين الإستهلاك والإنتاج :

- يساعد الإرتقاء بمعدلات الإنتاج والإستهلاك في تحسين خطط التنمية المستدامة والتحسين من جودة الحياة .
- يحسن الإستهلاك من جودة الإنتاج كما يحافظ على الموارد والطاقة .

يرتقي الإنتاج والإستهلاك بالمستوى الإقتصادي ويساعد في تخفيض حدة الفقر